

قرر :

مادة ١ - عين كل من السادة :
سليمان عبد أباظة ، رئيس المحكمة استئناف القاهرة .
أبراهيم لطفي ، رئيس المحكمة استئناف الإسكندرية .
عبد الفتى يحيى ، رئيس المحكمة استئنافطنطا .
أحمد عيسى عبد الله زهدي ، رئيس المحكمة استئناف المنصورة .
محمود توفيق ، رئيس المحكمة استئناف أسيوط .
احسن عبد الوهاب العفيفي ، وكيل المحكمة استئناف القاهرة .
محمد على جمال الدين ، وكيل المحكمة استئناف الإسكندرية .
محمود محمد عبد الطيف ، وكيل المحكمة استئنافطنطا .
حسن حسن عبد البر ، وكيل المحكمة استئناف المنصورة .
محمود مرسى محمد ، وكيل المحكمة استئناف أسيوط .
وعين وزراء دوائر المحاكم الاستئناف السادة :

محكمة استئناف القاهرة

محمد سعيد ، محمد شفيق أبده ، عل عل منصور ، محمد الحسيني العيسوى ، محمد شفيق الصيرفي ، إبراهيم أمد سليمان حبيب ، مصطفى توفيق .

وبحكمة استئناف الإسكندرية

محمد رضا زين الدين ، زياد لوفا ، محمد حسين عونى ، محمد المهندى السيرى ، محمد سعيد مقبل ، محى الدين عبد العزيز حاد ، راقب قلس .

وبحكمة استئناف طنطا

الدكتور حسن عبدالغفار ، محمد محمود موسى ، محمود على البتاجى ، محمد حافظ كامل .

وبحكمة استئناف المنصورة

أنور رومان ، فوزى برسوم إبراهيم الراهن ، محمود حسن البعيرى ، محمد نعيم الطرابلسى ، أحمد فؤاد سرى ، محمد عبد السلام ، توفيق أحد محمد الخشن ، عل عل المدوى ، عبد الحليم البيطاش .

وبحكمة استئناف أسيوط

محمد البكري حل ، محمد رضوان حجازى ، محمد مصطفى ، وسى الخرباوي ، عبد الحميد متولى زرد ، حسين حامى .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٢٣ لسنة ١٩٥٨

تعيين مستشارين بمحكمة النقض

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء
والقوانين المعدلة له ،

قرر :

مادة ١ - عين مستشاراً بمحكمة النقض كل من السيدين :
عباس حلمى سلطان وعادل يونس .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ ،
وعلى وزير العدل تنفيذه ما
صدر براسة الجمهورية في غرة ديسمبر الأول سنة ١٣٧٨ (١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٢٤ لسنة ١٩٥٨

تعيينات وتنقلات قضائية بالمحاكم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء والقوانين
المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء
الشرعى والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم شئون رجال القضاء النزوى
المتغولين إلى المحاكم الوطنية .